

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الطاهات
وعضوية القضاة السادة
د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا، عمر خليفات

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٣/١٤٦٤

/ وكيله المحامي

التمييز :-

التمييز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٦ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٩ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/٦٧٧) المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .
طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب
تتلخص بما يلي :-

١- جانبية المحكمة الصواب باتخاذها القرار التمييز لأن هذه البيئة محل شك وأن الشك يفسر لمصلحة التمييز ويكون من الواجب تبرئته.

٢- أخطأت المحكمة بقرارها بأنها غير ملزمة بمناقشة البيئة الدفاعية والتعرض لها.

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/٤٧٠) تاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ قد أحالت المتهم :-

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة :-

١- هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٦) عقوبات .

٢- هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات.

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهم تمثلت بما يلي:-

أن المتهم يعمل موزع بيض بواسطة باص وأنه قبل أسبوع من الملاحقة الكائنة بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٠ عمل معه المجني عليه المولود بتاريخ ١٩٩٨/٣/٨ وفي ذلك اليوم استدرجه إلى عمارة في منطقة عبدون وتحت سلالها جرده من ملابسه السفلية ولاط به وبالتاريخ المذكور عاد واستدرجه إلى حمامات مسجد في منطقة القويسمة وكرر ذات الفعل معه حيث شاهدهما خادم المسجد المذكور واتصل بالشرطة التي حضرت واقتادتهما إلى المركز الأمني وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بينات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:-

بالتدقيق،،، في كافة أوراق الدعوى وما قدم فيها من بينات تجد المحكمة أن الوقائع الثابتة فيها كما خلصت إليها وقنعت بها وارتاح إليها ضميرها واستقرت في وجدانها تتحصل في انه بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٠ ليلاً قام المتهم

باصطحاب الحدث وهو سوري الجنسية ومن مواليد ١٩٩٨/٣/٨ باصطحابه إلى مسجد الحاجة في القويسمة من أجل ممارسة الجنس

معه وفعلاً ولدى الوصول إلى المسجد المذكور قام المجني عليه بالدخول إلى حمامات المسجد ولحق به المتهم ودخلا معا إلى أحد الحمامات وهناك قام المتهم بتشليح المجني عليه ملابسه السفلية كما قام هو كذلك بتنزيل بنطلونه وكلسونه والتحسيس على مؤخرة المجني عليه وأفخذه من الخلف وقام باللعب بقضيبه حتى استمنى على الأرض وفي هذه الأثناء قام خادم المسجد الشاهد بإرسال ابنه الشاهد . لتفقد الحمامات كونه شاهد بإرسال ابنه الشاهد . لتفقد الحمامات كونه شاهد زوج أختية على باب المسجد وكان الوقت بعد صلاة العشاء وعندما نزل الشاهد إلى الحمامات شاهد من خلال الفتحة السفلية لباب الحمام شخصين يقفان في حمام واحد فأخبر والده بما شاهد والذي بدوره نزل إلى الحمامات فشاهد المجني عليه يخرج من احد الحمامات والذي يتواجد بداخله المتهم فتمكن الشاهد من الإمساك بالمجني عليه وإخراج المتهم من داخل الحمام والصعود بهما إلى المسجد حيث تجمع عدد من الأشخاص وقاموا بضرب المهم كفوف على وجهه وقد تم الاتصال بالشرطة التي حضرت وتم اصطحاب المتهم والمجني عليه إلى المركز الأمني، وقبل تاريخ هذه الواقعة بأسبوع كان المتهم قد قام باصطحاب المجني عليه إلى منطقة عبدون وفي درج إحدى العمارات قام المتهم بتنزيل الملابس السفلية للمجني عليه والتحسيس على مؤخرته وأفخذه وتحريك قضيبه المنتصب بيده الأخرى حتى استمنى على الأرض وقد قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة سائلة الذكر وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٩ وفي القضية رقم (٢٠١٣/٦٧٧) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها المتضمن :-

- ١- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) من القانون ذاته.
- وعملاً بالمادة (٢/٢٩٦) عقوبات إلى جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) من القانون ذاته.
- وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هتك العرض المعدل وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات .
- ٢- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات إلى جنائية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) من

القانون وعملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢٩٨ / ١ من قانون العقوبات بوصفها المعدل.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بالمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالوضع بالإشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

٢- عملاً بالمادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

٣- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع بالإشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف. وعملاً بأحكام المادة (٣٠٨) مكرر عقوبات عدم الأخذ بأية أسباب مخففة كون المجني عليه لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره بتاريخ وقوع الجرائم موضوع الدعوى في حين كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره.

لم يرتضِ المتهم بالقرار الذي طعن فيه بهذا التمييز .

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البيئة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها كافة أوراق الدعوى

وما قدم فيها من بينات يتبين :-

أ- من حيث الواقعة المستخلصة :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين عقيدتها وقناعاتها بقرارها المميز وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى، تؤدي للنتيجة التي انتهى إليها والتي نقرأها عليها والثابتة بأقوال المجني عليه (الحدث) وأقوال الشهود

وملف التحقيق بكافة محتوياته والتي

تصلح أساساً لبناء حكم عليها.

ب- من حيث التطبيقات القانونية:-

فإن الأفعال التي قارفها المتهم تجاه المجني عليه (الحدث)

المولود بتاريخ ١٩٩٨/٣/٨ والمتمثلة :-

١- التحسيس على مؤخرة المجني عليه بعد أن شلحه ملابسه السفلية في منطقة القويسمة

في المرة الأولى عندما كان عمر المجني عليه أقل من خمس عشرة عاماً.

٢- قيامه بالتحسيس على مؤخرة المجني عليه، في المرة الثانية ووضع قضيبه على

مؤخرته حتى استمنى .

تشكل سائر أركان وعناصر جنائتي هناك العرض خلافاً لأحكام المادتين (٢٩٨/٢١) من

قانون العقوبات وكما انتهى لذلك القرار المطعون فيه وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة.

ج- من حيث العقوبة:-

إن العقوبة المفروضة بحق المحكوم عليه تقع ضمن حدودها القانونية .

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن ما يكفي

للرد على ذلك مما يتعين معه تأييد الحكم المطعون فيه .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٨/١١/٢٠١٣.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أ . ك